دعم مستقبل سوريا والمنطقة

مؤتمر بروكسلV | 30-29 مارِس/ آذار 2021

بيان الرئاسة المشتركة

1. انعقد مؤتمر بروكسل الخامس حول دعم مستقبل سوريا و المنطقة في 30 آذار/مارس 2021 افتراضياً. استضاف مؤتمرَ بروكسل الخامس الاتحادُ الأوروبي و برئاسة مشتركة مع الأمم المتحدة. كما ضمّ 79 وفداً بما في ذلك 52 دولة و 8 منظمات إقليمية و مؤسسات مالية دولية، إضافة إلى 16 وكالة من وكالات الأمم المتحدة و 3 منظمات انسانسية. سبق المؤتمر "يوم حوار" تمّ تنظيمه افتراضياً و أسبوع من الفعاليات الجانبية.

2. انعقد مؤتمر بروكسل الخامس بعد فترة وجيزة من الذكرى العاشرة للمظاهرات الشعبية السلمية التي انطلقت في آذار/مارس 2011. إن قمعها العنيف هو الذي وضع البلد على مسار حرب مروّعة. مؤتمرُ بروكسل الخامس هو المؤتمر الدولي التاسع المكرّس للأزمة السورية بعد الفعاليات التي انعقدت في الكويت (2013-2015) و لندن (2016) و بروكسل (2017-2020). أكد المؤتمر التزام المجتمع الدولي سياسياً و إنسانياً و مالياً نحو الشعب السوري. كما جدّد دعمَ المجتمع الدولي الثابت للبلدان المجاورة لسوريا في تناول التحدّيات وليدة الصراع المباشرة و طويلة الأمد، إضافة إلى غيرها من التحدّيات الصعبة التنموية و الاقتصادية الاجتماعية و نتائج جائحة كوفيد – 19 المستمرة.

3. أعلن المشاركون في مؤتمر بروكسل الخامس تعهّداتهم لكل من سوريا و المنطقة: 4.4 مليار دولار (3.6 مليار يورو) لعام 2021 و تعهّدات متعددة الأعوام تبلغ تقريبياً 2 مليار دولار (1.7 مليار يورو) لعام 2022 و ما بعده. إضافة إلى ذلك، أعلنت مؤسسات مالية دولية و مانحون دوليون قرابة 7 مليار دولار (5.9 مليار يورو) بهيئة قروض ميسّرة. كما رحّب المؤتمر بحرارة بما قدّمه المجتمع الدولي من أموال فاقت التعهّدات التي تمّ إعلانها في مؤتمر بروكسل الرابع لعام 2020. اتفقت الرئاسة المشتركة و المانحون الرئيسيون على الاستمرار في توسيع قاعدة الموارد و ضمان المزيد من التقيّد بالمواعيد المحددة و إمكانية التوقع و التماسك و الفعالية فيما يتعلق بالمعونات. التعهّدات المعلنة في مؤتمر بروكسل الخامس موضّحة في الملحق الخاص بجمع التبرّعات و المرفق طيّاً.

4. يستمر الصراع في سوريا في خلق احتياجات لا نظير لها على صعيد الحجم و الشدة و التعقيد. ساءت الأوضاع داخل البلد على نحو مأساوي عام 2020 نتيجة سرعة تدهور الظروف الاقتصادية الاجتماعية و الذي تفاقم أكثر أيضاً نتيجة الأزمات التي يشهدها لبنان و تأثير جائحة كوفيد-19. ثمة ما قدّر عددهم بـ 13.4 مليون نسمة بحاجة إلى المعونات الإنسانية داخل البلد – بزيادة قدرها 21% عن عام 2020 – و نصفهم تقريباً من الأطفال. عام 2021، تبلغ خطة الاستجابة الإنسانية من أجل سوريا 4.2 مليار دولار بغية تأمين دعم فوري منقذ للحياة، وعلى صعيد الحماية و متطلّبات الصمود لـ 12.3 مليون نسمة ضمن البلد.

5. للصراع في سوريا تبعات عميقة أيضاً على صعيد الاستقرار الإقليمي. فأكثر من 10 ملايين نسمة، بما في ذلك أكثر من 5.6 مليون نسمة من اللاجئين السوريين المسجلين و 4.8 ملايين نسمة من أفراد المجتمعات المضيفة المتضررة، بحاجة إلى الدعم في كل من مصر و العراق و الأردن و لبنان و تركيا. عام 2021، تسعى خطة الاستجابة الإنسانية 3RP إلى أكثر من 5.8 مليار دولار لمعالجة مكامن الضعف المتعددة و المتنامية و التي يواجهها كل من اللاجئين و المجتمعات المُضيفة و الحكومات المُضيفة.

6. تجسّد جائحة كوفيد-19 تحدّياً إضافياً. في ضوء التوجّهات الإقليمية المتزايدة في عدد الاصابات، بات من الحيوي استمرار تعزيز الإجراءات العامة الفعّالة على الصعيدين الصحي و الاجتماعي. و أبرز المشاركون في المؤتمر الحاجة إلى ضمان توفير اللقاحات على نحو منصف للوصول إلى الأكثر ضعفاً و العاملين على الخطوط الأمامية، بمن فيهم العاملون في مجال الصحة والمساعدات الإنسانية، في جميع أنحاء البلد من خلال أكثر الوسائل مباشرة. و ينبغي تمويل حملة التطعيم هذه بالكامل من دون تحويل التمويل عن الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. و ينبغي لحملات التطعيم في البلدان المجاورة أن تضمن حصول جميع الأفراد، بغضّ النظر عن وضعهم القانوني، على اللقاحات وفقا لمعايير الضعف.

الانخراط مع المجتمع المدني

7. أكّد المؤتمر أهمية تأمين دعم مالي و بناء مقدرات المجتمع المدني في سوريا و مواصلة العمل معه. لقد حملت منظمات المجتمع المدني في سوريا مسؤولية جزء كبير من جهود المعونة الإنسانية و الحماية و متطلبات الصمود في الأعوام العشرة الأخيرة. سيكون لها دور قوي في تشكيل مستقبل البلد و مناصرة حقوق السوريين جميعاً، و لا سيما حقوق النساء و الجيل القادم.

8. على الرغم من التحدّيات اللوجستية التي تفرضها الجائحة، تواصل مؤتمر بروكسل الخامس مع ممثلي المجتمع المدني في سوريا و المنطقة. تمّ التشاور مع 1572 منظمة من شتى أنحاء سوريا و من المنطقة طوال التحضيرات حول مواضيع رئيسية تتعلّق بالاستجابة الدولية للصراع في سوريا، بما في ذلك من خلال مشاورات مكثفة عبر الإنترنت و قرابة 40 فعالية جانبية تفاعلية خلال الأسبوع الذي سبق المؤتمر. كما أدمج الاتحاد الأوروبي وجهات النظر المتعمّقة وليدة الانخراط و الحوار المستمرّين بالحيّز الاستشاري المحلي عبر الإنترنت للمجتمع المدني السوري. تماشياً مع الممارسات السابقة، تمّ تنظيم يوم حوار بصيغة افتراضية في 29 آذار/مارس، حيث تفاعلت منظمات غير حكومية سورية و أردنية و لبنانية و تركية و منظمات غير حكومية دولية و منظمات مجتمع مدني مع وزراء و كبار المسؤولين من البلدان المضيفة للاجئين و الاتحاد الأوروبي و وكالات الأمم المتحدة.

9. عقد الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي/ نائب رئيس المفوضية الأوروبية جوزب بوريل فونتيلس و المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا غير بدرسن جلسة افتراضية مغلقة كفعالية جانبية لغرفة دعم المجتمع المدني (CSSR). قدّم المشاركون آراءهم و نظراتهم المتعمّقة حول طيف واسع من المسائل المتعلقة بسبل العيش و حقوق الإنسان و المعتقلين و حماية المدنيين و مُتاحية المعونات الإنسانية. كما تمّت مناقشة الدور الذي لا غنى عنه و الذي يمكن للمجتمع المدني السوري تأديته دعماً لحلّ سياسي للصراع.

10. شدّد مؤتمر بروكسل الخامس على نحو خاص على النساء السوريات و المنظمات التي تمثل آراءهن و الاعتراف بأهمية النساء الحيوية في استعادة النسيج الاجتماعي في سوريا و خلق أساس السلام المستدام بما ينسجم و قرار مجلس الأمن الأممي 1325 (2000). عقد مجلس النساء السوريات الاستشاري جلسة مغلقة مع الممثل الأعلى/نائب رئيس المفوضية الأوروبية بوريل و المبعوث الأممي الخاص بدرسن، حيث قدّم نظرة متعمّقة تتعلّق بضمان بقاء كل من حقوق النساء و مشاركتهنّ الهادفة في صلب العملية السياسية و الاستجابة على صعيد المعونة.

الوضع السياسي و الأمني

11. ما زال التقدّم نحو حل سياسي بعيد المنال بعد عقد من الصراع. و في حين أن وقف إطلاق النار في شمال غرب سوريا استمر الآن لمدة عام، و يسود هدوء هش و غير مستقر أيضاً في الشمال الشرقي، ما زالت الاشتباكات العسكرية على الخطوط الأمامية مستمرة. كما شهد العام الماضي زيادة مقلقة في استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة. و ما زالت أرواح المدنيين تزهق بسبب العنف، و ما زالت العمليات العسكرية و الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي و القانون الدولي لحقوق الإنسان مستمرة في جميع أنحاء البلد. يدين المشاركون بشدة الموجة الأخيرة من الهجمات في شمال غرب سوريا، و التي أسفرت عن مقتل و إصابة العشرات من المدنيين، خلال الأيام التي سبقت مؤتمر بروكسل الخامس. ما زالت الظروف الأمنية جنوبي سوريا متقلبة و تتطلّب اهتماماً متزايداً. إن التدهور المستمر و المأساوي الذي يعاني منه الاقتصاد السوري قد عزز وجود البلد على مسارٍ من عدم الاستقرار الذي طال أمده.

12. أعاد المؤتمر التأكيد أن حلاً مستداماً للصراع السوري يمكن فقط أن يستند إلى بيان جنيف (2012) و التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الأممي 2254 (2015) الذي يدعو إلى عملية سياسية بقيادة السوريين و ملكيتهم و بتسهيل من الأمم المتحدة، بغية الوصول إلى تسوية سياسية تلبّي تطلعات الشعب السوري المشروعة. تهدف العملية السياسية إلى إنهاء الصراع في سوريا و تأسيس حوكمة موثوقة و شاملة تقوم على المساواة بين الجنسين و اللاطائفية و إكمال عملية صياغة دستور جديد، تمهيداً لانتخابات حرّة و عادلة تحت إشراف الأمم المتحدة، يشارك فيها السوريون الموجودون في الشتات. شدّد المؤتمر على أهمية مشاركة النساء السوريات على نحو كامل و هادف في كافة مراحل العملية السياسية بتمثيل 30% على الأقل في بنى اتخاذ القرار، بهدف تحقيق التكافؤ. كما أعاد المشاركون التذكير بالتزام المجتمع الدولي بالحفاظ على سيادة سوريا و وحدتها و استقلالها و وحدة أراضيها.

13. أعرب المؤتمر عن دعمه القوي للجهود التي يبذلها المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا من أجل التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015). و أكّد مؤتمر بروكسل الخامس من جديد ضرورة انخراط الأطراف على نحو مُجدٍ في العملية السياسية. و في حين أن اللجنة الدستورية ليست سوى جزء من العملية السياسية بموجب القرار 2254 (2015)، فإن التقدّم في عملها يمكن أن يساعد في إتاحة المجال أمام عملية سياسية أوسع نطاقاً و الإسهام في التوصّل إلى تسوية سياسية. و أشار المشاركون إلى إلى ضرورة أن يُبدي الطرفان التزاماً حقيقياً بالعملية.

14. رحّب المؤتمر بأولوية المبعوث الخاص في ضرورة الإفراج عن المحتجزين والمختطفين وتوضيح مصير المفقودين، وكذلك انخراطه المتجدد مع جميع المعنيين لتعزيز الإجراءات المتخذة بشأن هذه المسألة. ودعا المؤتمر جميع الأطراف إلى الإفراج عن المحتجزين تعسّفياً ومعالجة قضية المفقودين بما ينسجم و قرارات مجلس الأمن 2254 (2015) و2268 (2016) و2474 (2019). دعا المؤتمر جميع الأطراف السورية إلى الكفّ عن انتهاك القانون الدولي و قانون حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال التعسّفي و الاختفاء القسري و التعذيب و الاعتداء الجنسي و الإعدام غير القانوني للمحتجزين و المختطفين. يجب السماح لكل المحتجزين و المختطفين بالاتصال بأسرهم و محامٍ. إن إتاحة الوصول إلى جميع مرافق الاحتجاز دونما عرقلة للمراقبين المستقلين و المنظمات الدولية الإنسانية ضرورة، و كذلك العمل على مواصلة الرصد وتوفير المعلومات عن المختفين قسراً والمفقودين. و أعرب المؤتمر عن توقعه بأن تلتزم جميع الأطراف السورية بالمعايير الدولية و أن يتم التحقيق في أية مزاعم سابقة أو قائمة حول حالات إساءة المعاملة أثناء الاحتجاز. كما أن مضايقة أسر ممثلي المجتمع المدني و الناشطين السياسيين أمر يستحق الشجب.

15. دعا المؤتمر جميع أطراف الصراع إلى اتخاذ تدابير عاجلة لمنع أية حالات اختفاء جديدة، لا سيما من هم محرومون من حريتهم. و دعا إلى إنشاء آلية مستقلة ذات تكليف دولي و نهج يقوده الضحايا من أجل توضيح مصير و مكان وجود جميع الأشخاص المفقودين، دونما تمييز. و شدّد المشاركون أيضاً على ضرورة دعم الضحايا و الناجين و أُسر المحتجزين أو مجهولي المصير، فضلاً عن الناجين، و ضرورة التعامل مع الماضي.

16. أكّد مؤتمر بروكسل الخامس من جديد الدعم الدولي الكامل للدعوة التي تقدّم بها المبعوث الأممي الخاص لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء سوريا، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). و كرر المشاركون الإعراب عن قلق المجتمع الدولي الشديد إزاء مخاطر عودة العنف في سوريا. و دعوا جميع الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي و الحفاظ على التزاماتها باتفاقيات وقف إطلاق النار، و لا سيما مذكرة التفاهم المبرمة في أيلول/سبتمبر 2018 بين روسيا و تركيا و التي تهدف إلى إنشاء منطقة منزوعة السلاح في الشمال الغربي و البروتوكول الإضافي المؤرخ 5 آذار/مارس 2020. في حين يجب التعامل مع التحدّي الذي تشكّله الجماعات الإرهابية المُدرجة في قائمة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يجب أن يتم ذلك من خلال نهج تعاوني و موجّه و فعّال يضمن الاستقرار و في إطار الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي و قانون حقوق الإنسان لحماية ما يُقدّر بأربعة ملايين مدني يقيمون في شمال غرب سوريا، في محاولة لتجنّب كارثة إنسانية أخرى بما في ذلك مستويات مرتفعة من التهجير الجماعي.

17. أكّد المؤتمر أن هزيمةً داعش/ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و بلاد الشام وغيرها من التنظيمات الإرهابية المُدرجة في قائمة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هزيمة مستدامة يجب أن تظل أولوية دولية رئيسية. إن عودة تنظيم داعش/ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و بلاد الشام إلى الظهور في الصحراء

الوسطى و الشرقية في عام 2020 و مطلع عام 2021 أمر مقلق و يتطلب جهوداً جماعية لمواجهته. كما أكّد المشاركون مجدداً أن اجتثاث الإرهاب على نحو دائم في سوريا يتطلب تسوية سياسية حقيقية تعالج أسباب الصراع الجذرية.

الوضع الإنساني و المساعدة داخل سوريا

18. بعد عشرة أعوام على بدء الأزمة، أشار المؤتمر إلى أن الاحتياجات الإنسانية لم تكن أكبر مما هي عليه الآن. يوجد حالياً 13.4 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في سوريا، نصفهم تقريباً من الأطفال. و قد زاد عدد السوريين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بنسبة 57 % خلال عام واحد، بحيث بلغ العدد 12.4 مليون نسمة – 60% من عدد السكان – و 1.3 مليون سوري باتوا الآن يعتمدون كلياً على المعونات الغذائية للبقاء على قيد الحياة. باتت أسعار المواد الغذائية الآن أعلى بـ 33 مرة من المتوسط الذي كانت عليه قبل الحرب، و قرابة 90% من السكان يعيشون في فقر.

19. كما أعرب المؤتمر عن قلقه إزاء تدهور الاقتصاد السوري على نحو مستمر و مأساوي بعد عشر سنوات من الصراع، و قد تفاقم بسبب الأزمة المستمرة في لبنان المجاور و الأثر العالمي لجائحة كوفيد-19. و قد خلق ذلك أسوأ الظروف الاجتماعية الاقتصادية في سوريا، بما في ذلك عدم الاستقرار الذي طال أمده، و تزايد الفقر، و انعدام الأمن الغذائي، و تلاشي سبل العيش، و الافتقاد إلى الاحتياجات والخدمات الأساسية. فقدت الليرة السورية 80% من قيمتها منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2019 و انخفض متوسط الدخل إلى أقل بكثير مما هو مطلوب لتأمين الحصول على المواد الأساسية. كما ارتفع سعر سلة الأغذية المتوسطة على وجه الخصوص بنسبة 236% بين كانون الاول/ ديسمبر 2019 و كانون الاول/ ديسمبر 2020.

20. شملت العمليات الإنسانية وسطياً 7.7 مليون شخص شهرياً في جميع أنحاء سوريا في عام 2020. و هي تمثل شريان حياة أساسياً للتخفيف من بعض أسوأ آثار الصراع. و أكد المؤتمر من جديد أهمية تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع المدنيين المحتاجين بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية و الحياد و النزاهة و الاستقلال. و دعت الرئاسة المشتركة جميع أطراف النزاع إلى التقيّد بالتزاماتها القانونية بموجب القانون الإنساني الدولي، و ممارسة مسؤولياتها بالكامل لتسهيل استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء سوريا دونما شروط و على نحو آمن و في الوقت المناسب و دونما عرقلة. و يجب السماح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بإجراء تقييمات محايدة و مستقلة للاحتياجات، و اختيار المستفيدين و الشركاء، و رصد البرامج، بما في ذلك رصد الحماية، من دون أي قيود أو اعتبارات أخرى غير الضعف و الحاجة. حماية العاملين في مجال المساعدات الإنسانية و الرعاية الصحية و المدنيين و البنية التحتية المدنية التزام بموجب القانون الإنساني الدولي.

21. دعا المشاركون على وجه الاستعجال إلى بذل جهود متضافرة لاستخدام جميع طرائق الاستجابة الإنسانية، على نحو تكاملي و تعاوني، للوصول إلى أكثر الناس تضرراً في سوريا بأكملها. و على وجه الخصوص، شدّد المشاركون في المؤتمر على ضرورة تجديد و إذا أمكن توسيع قرار مجلس الأمن الأممي 2533 (2020) بشأن المساعدة عبر الحدود لمدة 12 شهراً إضافياً. لا بديل عن استبدال العمليات الحالية التي تدعمها الأمم المتحدة عبر الحدود إلى شمال غرب سوريا لتلبية الاحتياجات الملحّة لـ 3.4 مليون شخص. كما حثّ المشاركون في المؤتمر مجلسَ الأمن الأممي على التوصل فوراً إلى حلول لمعالجة التحديات في المناطق التي كان يشملها قرار عبر الحدود في شمال شرق و شمال غرب سوريا. و يجب أن يضمن الجمع بين المزيد من الوصول عبر الحدود و عبر الخطوط إيصالَ المساعدات إلى جميع السوريين المحتاجين، أينما كانوا و ما دامت ثمة حاجة إليها. و يجب أيضاً أن تستمر الجهود الرامية إلى زيادة اللامركزية في وجود المنظمات الإنسانية للمساهمة في تحسين نتائج الحماية وضمان صمود المجتمعات وتمكينها وإضفاء المزيد من الصفة المحلية على تقديم المساعدات.

22. أكد المؤتمر أن سوريا ما زالت تمثل أزمة حماية مع تحدّيات متعددة تؤثر في حياة الملايين من السوريين على نحو يومي، بما في ذلك احتياجاتهم النفسية الاجتماعية و الصحية العقلية. يجب وضع سلامة المدنيين و أمنهم في صميم الاستجابة الإنسانية. و شدّد المشاركون على تأثير الأزمة البالغ في النساء و الأطفال، و لا سيما من خلال ازدياد العنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر) بما في ذلك العنف المنزلي و الزواج القسري و العمالة و الاستغلال. و تتحمّل النساء و الفتيات، و لا سيما المراهقات، وطأة أزمة الحماية. تدفع

الأزمة الاقتصادية السورية الحادّة الأسر إلى خيارات يائسة بشكل متزايد للبقاء على قيد الحياة، ما يؤدي إلى خروج المزيد من الأطفال من المدارس، فيجدون أنفسهم معرّضين لتزايد خطر عمالة الأطفال و زواجهم.

23. أعاد المؤتمر التذكير بأن مُتاحية الحصول على الوثائق المدنية كشهادات الميلاد و الزواج و الوفاة أو بطاقات الهوية الشخصية هو إجراء حماية أساسي لجميع السوريين، سواء أكانوا داخل سوريا أم خارجها. و دعا إلى احترام حقوق السكن و الأراضي و الملكية، لا سيما حقوق النساء، و إلى إتاحة إمكانية وصول جميع السوريين إلى العدالة و الخدمات الأساسية دونما قيد أو شرط. تعتبر حقوق السكن و الأراضي و الملكية و إعادتها عاملاً أساسياً لتمكين السوريين من التخطيط لحياة مستقبلية معاً بسلام و كرامة.

24. لخطة الاستجابة الإنسانية ثلاثة أهداف استراتيجية: إنقاذ الأرواح و تخفيف المعاناة، تعزيز الحماية، زيادة القدرة على الصمود و متاحية الحصول على الخدمات. و أشار المؤتمر إلى أن الدعم يجب أن يستمر في إيلاء الاحتياجات المنقذة للحياة الأولوية، بما في ذلك الحماية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، مع زيادة التركيز على استدامة فرص كسب العيش الكريم و الملائم، و تنمية المهارات، و التمكين الاقتصادي، و لا سيما للشباب و النساء الذين تأثروا على نحو غير متناسب بالصراع و بجائحة كوفيد -19 مؤخراً. و ما زالت مشاركة المجتمعات المحلية وتمكينها في تحديد الاحتياجات وتحديد أولوياتها أمراً أساسياً. ينبغي أن تحقق المساعدة استجابة للاعتبارات الجنسانية و تكون مراعية للصراعات، وتستند إلى تقييمات الاحتياجات على نحو مستقل، و لا تفيد أو تساعد بأي حال من الأحوال أطرافاً ثمة مزاعم حول ارتكابها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، كما لا يجوز لها أن تتغاضى عن الهندسة الاجتماعية و الديمغرافية أو أن ترسّخها بصورة غير مباشرة.

25. أشار المؤتمر إلى أن طابع طول الأمد الذي تتّسم به الأزمة السورية يتطلب تكثيف الجهود، في الإطار الإنساني، لدعم التعافي المبكر و الصمود و بناء مقدّرات المجتمع المحلي و الاعتماد على الذات من خلال توفير الخدمات الأساسية و سبل العيش و التنمية الاقتصادية المحلية على نحو تشاركي، ما من شأنه أن يعزّز استدامة و جدوى تكلفة الاستجابة الإنسانية. هذا أمر ملح على وجه الخصوص في المناطق الريفية، حيث يؤدي انهيار سبل العيش الزراعية إلى زيادة تآكل الاستقرار الغذائي في سوريا، وثمّة حاجة إلى زيادة المساعدة المقدمة إلى أصحاب المزارع الصغيرة، بما في ذلك عن طريق تحسين الوصول إلى المياه.

و في سياق يتّسم فيه حيّز المجتمع المدني بالضيق و احتمال الإغلاق، يمكن للمقاربة المبينة أعلاه تعزيز التماسك الاجتماعي، و تمكين المجتمعات المحلية من تحديد احتياجاتها و الدفاع عن حقوقها، و ضمان بيئة أكثر حماية تحدّ من اللجوء إلى استراتيجيات التصدّي الضارّة. إن مراعاة ظروف النزاع سمة أساسية لنجاح هذه المقاربة.

26. أخيراً، متى أمكن و حيثما أمكن، اتفق المؤتمر على الحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى ترسيخ استقرار الوضع في سوريا، و المساهمة في التماسك الاجتماعي و متطلبات الصمود، بما في ذلك بناء مقدرات المجتمع المدني و ممارسات حوكمة أكثر شمولاً. و ينبغي لمثل هذه المساعدة أن تلتزم أيضاً التزاماً صارماً بمقاربة تراعي ظروف النزاع.

27. أكدت الأمم المتحدة مجدداً أن معاييرها ومبادئها للمساعدة التي تقدّمها الأمم المتحدة في سوريا ستتولى توجيه مساعدة الأمم المتحدة التي تتجاوز المساعدات الطارئة المنقذة للحياة.

عودة المهجرين داخلياً و اللاجئين

28. الأزمة السورية هي أزمة النزوح الأكبر في زمننا. و ما زال أكثر من 12 مليون سوري مهجرين، منهم 6.7 مليون شخص داخلياً و5.6 مليون يقيمون كلاجئين في البلدان المجاورة. و فيما يتعلق بالمهجرين داخلياً، سُجلت 1.8 مليون حركة جديدة و448 ألف حركة عودة تلقائية في عام 2020، معظمها في شمال غرب سوريا. و فيما يتعلق باللاجئين، عاد ما يقدر بـ 38,233 خلال عام 2020، و هو انخفاض حاد مقارنة بعامي 2018 و 2019. العودة حق يُمارس على أساس قرار فردي حرّ و واع. مع ذلك، أكد المشاركون أن الظروف داخل سوريا لم تتوفر لتعزيز أو تنظيم عودة طوعية واسعة النّطاق و آمنة و كريمة بما يتماشى مع القانون الدولي. و يحتاج اللاجئون و المهجرون داخلياً الذين يختارون العودة إلى أن يكونوا بمأمن من الصراع المسلّح و الاضطهاد السياسي و التوقيف التعسّفي، و إلى الحصول على الخدمات الفعّالة

و فرص كسب العيش، من بين اعتبارات أخرى. و ينبغي أن يسترشد الدعم باحتياجاتهم و آرائهم و شواغلهم و قراراتهم، استناداً إلى معلومات دقيقة و وقائعية على صعيد العودة أو خلافها في الوقت الحاضر. و ينبغي ألا يساهم ذلك في الهندسة الديمغرافية. يجب على جميع الحكومات التي تستضيف اللاجئين و طالبي اللجوء في المنطقة و خارجها أن تؤيد عدم الإعادة القسرية و أن تلتزم بوقف ترحيل اللاجئين السوريين بموجب إجراءات موجزة. و أكد المشاركون مجدداً أهمية *عتبات الحماية و المعايير الخاصة بعودة اللاجئين إلى سوريا*، التي أصدرتها الأمم المتحدة في شباط/ فبراير 2018.

29. أشار المؤتمر إلى أهمية المساعدة كوسيلة للعمل على إزالة العقبات التي تعترض العودة الطوعية و الآمنة و الكريمة، و دعم اللاجئين و المهجرين داخلياً، و كذلك المجتمعات التي عادوا إليها تلقائياً. إن الحفاظ على مستويات المساعدة و زيادتها و الحصول على الحماية و سبل العيش و الخدمات في البلدان المضيفة، فضلاً عن تعزيزها داخل سوريا، هي عناصر رئيسية في تمكين اللاجئين من اتخاذ قرار طوعي بالعودة، بعيداً عن عوامل الدفع، و دعم الحلول المحلية. يحتاج أولئك الذين يعودون تلقائيا أو يفكرون في ذلك أيضاً إلى دعم و مساعدة يراعيان ظروف النزاع في الدفاع عن حقوقهم، بما في ذلك حقوق الملكية و حقوق الإنسان. دعا المشاركون في المؤتمر السلطات السورية إلى بذل المزيد من جهدها لتهيئة الظروف التي من شأنها أن تفضي إلى العودة، و معالجة العقبات التي تعترض العودة و التي ذكرها اللاجئون، بما في ذلك ضمان حمايتهم و احترام حقوقهم لدى العودة.

30. أعاد المؤتمر التأكيد على أهمية الميثاق العالمي بشأن اللاجئين في سياق الأزمة السورية. وأكّدت الرئاسة المشتركة و مجتمع المانحين الحاجةَ إلى الحفاظ على الحماية الشاملة و تعزيز استراتيجية للحلول الدائمة في سوريا و المنطقة. كما أقرّ المؤتمر بأن إعادة التوطين في بلدان ثالثة عنصر أساسي في تقاسم المسؤولية الدولية، وأداة أساسية لحماية اللاجئين ذوي مخاطر الحماية المتزايدة، و لا سيما النساء و الفتيات الناجيات من خطر العنف أو المعرّضات له. و جرى تسليط الضوء على أهميته إلى جانب غيره من المسارات القانونية في إتاحة الوصول الآمن والكريم إلى حلّ أطول أجلاً خارج المنطقة المباشرة.

31. أعاد المؤتمر التذكير بأن ضعف اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في سوريا و الذين يقدّر عددهم بـ 438.000 لاجئ في ازدياد.

التعليم و الأطفال

32. جرى في المؤتمر الاتفاق على أن التعليم و حماية الطفل يبقيان مجالين رئيسيين للاستثمار. في كل عام، ثلث الأطفال السوريين في سن الدراسة لا يتلقون أي شكل من أشكال التعليم، أو ما يقارب 2.5 مليون طفل سوري. و يتعرّض التعليم العام لضغوط في جميع أنحاء المنطقة. و ينبغي تعجيل إحراز تقدّم في توفير فرص الحصول على التعليم الجيد، والتعليم غير النظامي، و البرامج الاستدراكية بما في ذلك التعلم و التعليم عن بعد بسبب خطر جائحة كوفيد-19. وهي تؤدي دوراً حيوياً في حماية الأطفال الذين يعاني كثيرون منهم من الآثار النفسية الاجتماعية الناجمة عن الصراع والتهجير طويليْ الأمد، و تمهيد الطريق أمامهم للمشاركة البنّاءة في مجتمعاتهم المحليّة و المجتمعات ككل.

33. أشار المشاركون إلى أنه ينبغي في المقام الأول معاملة جميع الأطفال الذين يُزعم أنهم مرتبطون بالمجموعات المسلّحة و يُؤسَرون أثناء العمليات العسكرية كضحايا للتجنيد، وفقاً للقانون الإنساني الدولي و القواعد و المعايير الدولية المتعلّقة بحقوق الطفل. ثمة قلق أيضاً من أجل الوضع الإنساني لا سيما بالنسبة إلى الأطفال في المخيّمات الواقعة شمال شرق سوريا. نوّه المؤتمر بالدعوة التي وجهها الأمين العام إلى الدول الأعضاء، و عرض المساعدة المنسّقة من الأمم المتحدة، لتيسير العودة الطوعية للنساء والأطفال الأجانب من ذوي الروابط الأسرية المشتبه بها مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام و الموجودين حالياً في مخيمات شمال شرق سوريا و في العراق، وفقاً لمبادئ القانون الدولي و مراعاةً لمصالح الطفل العليا.

الدعم الإقليمي و تداعيات الأزمة السورية

34. أقرّ المؤتمر بالتقدّم الذي أحرزته الحكومات المضيفة و الجهات المانحة و الأمم المتحدة في الوفاء بالالتزامات التي تمّ التعهّد بها في المؤتمرات السابقة، بما في ذلك من خلال البرنامج الإقليمي للاجئين و

تعزيز القدرة على الصمود 3RP و الذي تقوده مفوضية شؤون اللاجئين و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الأردن و الاتحاد الأوروبي و لبنان. و في ظل استمرار ضعف اللاجئين من سوريا و المجتمعات المضيفة لهم الشديد، ينبغي مع ذلك بذل المزيد من الجهود للحفاظ على الحماية الفعالة للاجئين، و زيادة تحسين فرص حصولهم على الرعاية الصحية و التعليم و سبل كسب العيش، و ضمان احترام حقوقهم الإنسانية الأساسية والقانونية ، و زيادة إمكاناتهم في الاعتماد على الذات، و خلق الفرص للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة لهم. وأشار المؤتمر إلى أن الإقامة القانونية المؤقتة أمر أساسي يؤثر على قدرة اللاجئين على الحصول على الحماية والخدمات. و أعلن الاتحاد الأوروبي عن عزمه على مواصلة تلبية هذه الاحتياجات و تقديم المساعدة إلى المجتمعات المحلية و الإدارات المضيفة لتعزيز متطلبات الصمود و الاعتماد على الذات بناءً على جملة أمور منها تجربة صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني الإقليمي استجابةً للأزمة السورية[1] و مرفق اللاجئين في تركيا[2].

35. أكّد المجتمع الدولي مجدداً التزامه الثابت بدعم البلدان المجاورة لسوريا في مواصلة التصدّي للتحدّيات المتعددة التي تواجهها، من خلال دعم المساعدات الإنسانية و متطلّبات الصمود، و ذلك في المقام الأول من خلال آلية RP3 و شركائها الـ 270، و التي تركز على تعزيز النظم الوطنية و قدرات الاستجابة و سبل العيش و احتياجات اللاجئين السوريين و المجتمعات المضيفة. و ستواصل الجهات المانحة تعزيز القدرات الوطنية للبلدان المجاورة لسوريا، فضلاً عن ملكيتها وقيادتها في الاستجابة. يقرّ المؤتمر بأهمية المؤسسات الوطنية و المحلية في تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية في وقت يزداد فيه الطلب و التعهّدات. شدّد المؤتمر على ضرورة أن تضع الدول المجاورة لسوريا تخطيطاً بعيد النظر للتعافي من آثار الأزمة السورية و كوفيد-19، مذكّرًا بضرورة تهيئة الظروف للتنمية الاقتصادية المستدامة و إعادة البناء بشكل أفضل، و التكيّف مع احتياجات التحوّل الأخضر و الرقمي.

36. أشاد المؤتمر بتركيا لاستضافتها العدد الأكبر من اللاجئين في العالم، وإتاحة سبل الحصول على الخدمات الوطنية كالرعاية الصحية و التعليم و الخدمات الاجتماعية و البلدية، و فرص إدماج سوق العمل، حاملةً على عاتقها الجزء الأكبر من التكاليف المالية المتعلقة باستجابة اللاجئين. و أقرّ المؤتمر بالجهود المكثفة التي تبذلها تركيا للحدّ من انتشار كوفيد-19 و إشراك اللاجئين في هذه الجهود. و أثنى المؤتمر على تركيا لجهودها الرامية إلى تعزيز الاعتماد على الذات و التماسك الاجتماعي. و ما زالت استجابة تركيا الشاملة للاجئين تعكس الممارسات الجيدة و الدروس المستقاة و الخبرة القيّمة المكتسبة في وضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، و كذلك في إطار 3RP و تعاون الاتحاد الأوروبي و تركيا الناجح من خلال مرفق اللاجئين في تركيا.

37. أشاد المؤتمر بالجهود الكبيرة و المستمرة التي يبذلها لبنان في استضافة أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة إلى عدد السكان في العالم، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تمكين اللاجئين من الحصول على الخدمات العامة. و أشاد بجهود لبنان لمواصلة فتح المدارس و مراكز التنمية الاجتماعية و مرافق الصحة العامة للاجئين. أقرّ المؤتمر بالتزامات لبنان بتيسير إصدار تصاريح الإقامة القانونية، و من ثم الحصول على الحماية و الخدمات الأساسية. و أقرّ المشاركون بأن لبنان و سكانه يواجهون وضعا فريدا جراء التحديات الكبيرة الناجمة عن غياب حكومة متمكنة، و الأزمة الاقتصادية و المالية الحادة، و وباء كوفيد-19، و تداعيات عشر سنوات من النزاع في سوريا. و قد فاقم الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في 4 آب/ أغسطس 2020 الوضعَ سوءاً، و رحّب المؤتمر بإطار الإصلاح و التعافي و التعمير 3RF. يعيش أكثر من 55% من السكان في فقر، و ترتفع هذه النسبة إلى 90% في حالة اللاجئين السوريين. و يقدّر أن 4 % فقط من اللاجئين السوريين المسجلين في لبنان مكتفون ذاتياً من الغذاء. و يتأثر أيضاً بانعدام الأمن الغذائي عددُ متزايد من المواطنين اللبنانيين.

---

[1] خصص الصندوق الاستئماني أكثر من 2.3 مليار يورو لنشاطات تدعم أكثر من 7.8 مليون لاجئ في البلدان المجاورة والمجتمعات المضيفة في الأردن ولبنان والعراق وتركيا بشكل أساسي. ومن المقرر أن يستمر تنفيذ الأنشطة حتى منتصف عام 2025.

[2] قام مرفق اللاجئين في تركيا بتعبئة 6 مليارات يورو. تم الالتزام بالميزانية التشغيلية الإجمالية والتعاقد عليها، و تم صرف أكثر من 4 مليارات يورو. يقوم هذا الدعم على المشاريع، مع استمرار الأنشطة حتى عام 2025. وسعيا لضمان استمرار المساعدة الإنسانية المهمة للاجئين في تركيا، وافق الاتحاد الأوروبي على تعبئة 535 مليون يورو إضافية في عام 2020.

38. أشاد المؤتمر بالجهود الكبيرة والملموسة التي يبذلها الأردن، و لا سيما فيما يتعلق بتقديم الخدمات منها تسجيل اللاجئين السوريين في التعليم و متاحية الوصول إلى سوق العمل و الحصول على الرعاية الصحية. كما أشاد بالأردن لإطلاقه حملة تطعيم شاملة خاصة بكوفيد-19 لكل من الأردنيين و غير الأردنيين بمن فيهم اللاجئين السوريين، و لكونه البلد الأول عالمياً في تقديم التطعيم في مخيّمات اللاجئين. و رحّب المؤتمر بطموح الأردن إلى المضي قدماً في إنجاز تحوّل اقتصادي أخضر و رقمي، و إلى إصلاحات هيكلية من شأنها أن تخلق فرص عمل و تحسّن تقديم الخدمات الاجتماعية. و أقرّ بالحاجة الملحّة إلى الحفاظ على الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية النوعية التي تتّسم بفعالية التكلفة، و لا سيما المياه و الصحة و التعليم، والتي تحصل عليها المجتمعات المضيفة و اللاجئين على نحو عادل. كما يشكّل توسيع نطاق الضمان الاجتماعي أولوية رئيسية. و أكد المشاركون على أهمية معالجة أوجه الضعف على مستوى الفرد و الأسرة و المجتمع المحلي. كما أكّد المؤتمر من جديد استعداد المجتمع الدولي لدعم جهود الأردن.

39. أقرّ المؤتمر بجهود العراق و أعرب عن تقديره استضافة العراق اللاجئين السوريين و دعمهم، و لا سيما في إقليم كردستان. كما أعرب المشاركون عن التزامهم بالحفاظ على مستوى عالٍ من الدعم لفائدة العراق في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الناجمة عن سنوات من الصراع، و انتشار التهجير الداخلي، و وصول مُعرْقل إلى الخدمات الاجتماعية، و كذلك عن الصراع السوري تحديداً.

40. أقرّ المؤتمر مرحّباً بمساهمة مصر الهامة في استضافة اللاجئين السوريين و السياسات الشاملة التي اعتمدتها الحكومة المصرية في مجالات الخدمات الصحية و التعليم و الخدمات العامة. كما نوّه المؤتمر بجهود مصر المستمرّة لتقوية نظام اللجوء و حماية حقوق اللاجئين السوريين.

المحاسبة و مكافحة الإفلات من العقاب

41. أعرب المشاركون في المؤتمر عن قلقهم إزاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي و انتهاكات و تجاوزات قانون حقوق الإنسان المرتكبة أثناء الصراع في سوريا و أدانوها بأشدّ الطرق الممكنة. و شددوا على الحاجة الملحّة إلى ضمان الحقيقة و العدالة، بما في ذلك المحاسبة على الانتهاكات و الاعتداءات، بما في ذلك العنف الجنسي و العنف على أساس النوع الاجتماعي و الاختفاء القسري و الاحتجاز التعسّفي و التعذيب و استخدام الأسلحة الكيميائية و الهجمات العشوائية التي تطال المدنيين و البنى التحتية المدنية، و التي يرقى بعضها إلى جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية. إن مكافحة الإفلات من العقاب مطلب قانوني و مركزي لتحقيق سلام دائم و مصالحة حقيقية في سوريا.

42. أثنت الرئاسة المشتركة على العمل الهام الذي قامت به لجنة التحقيق (CoI) و الآلية الدولية المستقلة و المحايدة (IIIM). و كررت دعوتها إلى إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. و في غياب سبل العدالة الدولية، فإن المحاكمة على هذه الجرائم في إطار الاختصاص القضائي الوطني، حيثما أمكن، يمكن أن تسهم إسهاماً هاماً. وأحاط المؤتمر علماً بالحكم الأخير الصادر عن محكمة كوبلنز الإقليمية العليا في ألمانيا والخطوات التي اتخذتها هولندا وكندا مؤخراً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التعذيب و التي وقعت عليها سوريا.

43. رحّبت الرئاسة المشتركة بالنتائج التي توصّل إليها مجلس التحقيق في الأحداث التي وقعت شمال غرب سوريا على النحو الذي أبلغه الأمين العام، و أشار المشاركون إلى التقدم في تنفيذ التوصيات. و رحبّت أيضاً بإصدار التقرير الأول لفريق التحقيق و تحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لينظر فيه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية و أمين عام الأمم المتحدة، و أعربت عن بالغ القلق إزاء ما خلص إليه من استنتاجات. و أدانت الرئاسة المشتركة بشدة استخدام سلاح الجو العربي السوري للأسلحة الكيميائية، و أكدت من جديد وجوب محاسبة من يتم تحديدهم بصفتهم مسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية على أعمالهم المستنكرة التي تنتهك اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ملاحظات ختامية

44. سيواصل الاتحاد الأوروبي تتبع الالتزامات المالية التي تمّ التعهّد بها خلال المؤتمر، و العمل مع الأمم المتحدة كما كان الحال بالنسبة إلى مؤتمرات بروكسل السابقة، و تقديم تقارير عن التقدّم المحرز في الأردن و لبنان على صعيد الالتزامات المتبادلة الرئيسية المتعلقة بالسياسات من المؤتمرات السابقة.

45. أعادت الأمم المتحدة التذكير بالدعوة العالمية التي وجّهها الأمين العام للتخلّي عن العقوبات التي من شأنها تقويض قدرة البلدان على ضمان مُتاحية الحصول على الغذاء و الإمدادات الصحية الأساسية و الدعم الصحي الطبي للتصدّي لوباء كوفيد-19. و أحاطت الأمم المتحدة علماً بتأكيدات الدول و الكيانات المعنية بأن برامج العقوبات المتعلقة بسوريا لم تحظر تدفق الإمدادات الإنسانية و لم تستهدف الأدوية و الإمدادات الطبية. و ذكّر الاتحاد الأوروبي بأن العقوبات التي يفرضها على سوريا مصمّمة وفقاً للقانون الدولي، و هي تُنفذ بهدف تجنّب إحداث أي تأثير سلبي في إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المعدّات و الإمدادات الطبية الضرورية لمكافحة وباء كوفيد-19و الحدّ من انتشاره في جميع أنحاء العالم.

46. أكد المؤتمر على أهمية قرار مجلس الأمن 2165 (2014) والقرارات اللاحقة في ضمان "وصول المساعدات الإنسانية ، بما في ذلك الإمدادات الطبية والجراحية، إلى المحتاجين إليها في جميع أنحاء سوريا عبر الطرق الأكثر مباشرة". بعد عشر أعوام من الصراع وتفاقم الوضع الإنساني، مع تزايد الاحتياجات في عام 2021 بسبب جائحة كوفيد-19 والتدهور الاقتصادي، لا تزال الحاجة إلى الوصول عبر الحدود ملحة اليوم كما كانت في أي وقت مضى.

47. كرّرت البلدان المانحة و الاتحاد الأوروبي التأكيد أن إعادة الإعمار و الدعم الدولي لتنفيذها سيكونان ممكنين فقط لدى سريان حلّ سياسي موثوق و ينسجم مع القرار 2254 (2015) و بيان جنيف على نحو راسخ. يتطلّب نجاح عملية إعادة الإعمار أيضا حداً أدنى من الظروف لتحقيق الاستقرار و الشمول، و حكومة ديمقراطية و جامعة تكفل سلامة السكان و أمنهم، و استراتيجية إنمائية متفق عليها تراعي ظروف الصراعات، و محاورين موثوقين و شرعيين و ضمانات فيما يتعلّق بتمويل المحاسبة. لا تفي سوريا حالياً بأي من هذه الشروط.